http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1648) السنة السابعة - السبت (7) تشرين الثاني 2009

الأوغنديون يرون في العراق فرصة لتحقيق أحلامهم

ميدان تدريب لشركة امنية

كمبالا / BBC

في ميدان التدريب الخاص بشركة «ووترتايت» الامنية في العاصمة الاوغندية كمبالا، تؤدي مجموعة من الرجال والنساء تمريناً للرماية بالذخيرة الحية بينما تستمع مجموعة اخرى الى محاضرة في ظل شجرة قريبة.

ودأبت هذه الشركة منذ تأسيسها عام ٢٠٠٧ على ايفاد الحرس الامنيين الى العراق، الوجهة التي قصدها اكثر من عشرة آلاف اوغندي منذ حرب العراق في العام ٢٠٠٣.

فموسيس ماتسيكو على سبيل المثال عمل في العراق لاكثر من ثلاث سنوات قبل عودته الى بلاده اوغندا وتأسيسه شركة «ووترتايت». وقال ماتسيكو: «بما ان اختصاصنا هو الامن، فنحن نبدأ عملية التوظيف في شركتنا بإجراء تحر امني دقيق عن كل المتقدمين بالتعاون مع الشرطة الدولية الانتربول»، ومضى مدير الشركة الاوغندي للقول: «بعد ذلك، يخضع المتقدمون الى فحص طبي لكي نتأكد من ان الذين نرسلهم الى العراق يتمتعون بوضع صحي جيد، ثم نخضعهم لبرنامج تدريب يشمل استخدام الاسلحة والاسعاف الاولي». واكد ماتسيكو بأن عدد المتقدمين لاشغال كل وظيفة شاغرة يتجاوز الالف.

وينظر الكثيرون في اوغندا الفقيرة الى العراق بوصفه فرصة لتحقيق احلامهم. فسيث كاتيريما مويسيجيبيه، الذي يعمل مدربا لدى شركة «ووترتايت»، يقول إن الاموال التي تقاضاها جراء عمله في العراق جعلته رجلا ثريا بالمعايير الاوغندية. يقول مويسيجيبيه: «كنت طالبا في جامعة ماكيريري، ولكن لم اكن املك لدى سفري الى العراق قطعة ارض. ولكن بعد عودتي تمكنت من شراء قطعة ارض وعدد من الماشية. كل تلك الاموال جاءت من العراق.» ويؤكد ماسيكو أن العراق يمثل فرصة للاسترباح بالنسبة للشركات الامنية ومجنديها الاوغنديين. الا انه يضيف بأن على شركته الآن البحث عن السبل الكفيلة بالتغلب على المنافسة التي تزداد حدة من الشركات الاخرى، والبحث ايضا عن فرص جديدة في بلدان جديدة، إذ يقول: «دخلت عدة شركات جديدة هذا المعترك مؤخرا، وهي مستعدة لتعيين الحرس لقاء اجور تقل كثيرا عن الـ ٧٠٠ او الالف دولار التي يتقاضاها منتسبونا. فالكينيون على سبيل المثال يتقاضون ٤٠٠ دولار شهريا فقط لقاء عملهم في العراق». ويقول: «كل الاعين تتجه الآن الى افغانستان. نحن نأمل بالفوز بفرص عمل كثيرة هناك حال فتح السوق الافغانية لنشاطنا».

ولكن الصورة ليست وردية بالكامل، فبالاضافة الى مخاطر العمل في العراق، نشر الاعلام الاوغندي مؤخرا تقارير تحدثت عن شكاوى العمال الاوغنديين العاملين في العراق حول رواتبهم وظروف عملهم، وعن رغبة بعضهم بالعودة الى اوغندا. من جانبه، اعترف وزير العمل والشؤون الاجتماعية الاوغندي جبرائيل اوبيو بأن بعض الشركات الامنية لا تعامل منتسبيها بشكل نزيه، إذ يقول: «عليها (اي الشركات) التقيد بالتعليمات التي وعدت بالالتزام بها عندما حصلت على اجازاتها، والا سنسحب هذه الاجازات. نحن نعكف الآن على تطوير سياسات توظيفية جديدة تتضمن حدا ادنى للاجور». ومن الواضح ان الذين يقررون العمل لحساب شركات امنية كـ«ووترتايت» انما يحاولون الهرب من الفقر والبطالة التي يعانوها في اوغندا نحو مستقبل افضل رغم المخاطر المحيقة بذلك.

دعم أممي لخروج العراق من العقوبات الدولية

بغداد/ المدى

اكدت الامم المتحدة دعمها العراق، للخروج من عقوبات الفصل السابع واهتمامها بمطالب الحكومة بشأن مكافحة الإرهاب و التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي واستمرار العهد الدولي لدعم العراق.

واكد المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون العهد الدولي مع العراق إبراهيم غمباري خلال اجتماعه في بغداد ليل الخميس مع رئيس الوزراء نوري المالكي دعم المنظمة الدولية خروج العراق. وقال المالكي خلال اجتماعه مع غمباري «نثمن الجهود الكبيرة للأمم المتحدة تجاه العراق واهتمامها بموضوع التفجيرات الأخيرة وإرسالها مبعوثا للشؤون السياسية لمتابعة هذا الأمر، كما نشكر الأمم المتحدة على ما قدمته للعراق حتى أصبح اليوم بلدا يتمتع بكامل سيادته وان مشروع العهد الدولي كان له الدور الكبير في دعم سيادة العراق».

واشار الى ان العراق يريد اليوم من المجتمع الدولي عدة أمور في مقدمتها إخراجه من طائلة الفصل السابع، ومراعاة التغييرات الإيجابية الكبيرة والإنجازات التي تحققت،وان يستمر التعاون مع الأمم المتحدة في مختلف المجالات، ونحن بدورنا سنستمر في دعم ممثل الأمم المتحدة في العراق، ومساعدتنا في مسألة التنمية وتوسيع علاقاتنا الخارجية ونعتقد بشكل أولي ان استمرار التعاون مع الأمم المتحدة اصبح في الوقت الحاضر أهم من مشروع العهد الدولي. واكد «لقد أنجز العهد الدولي الكثير على طريق تحقيق السيادة والأمن ونجد التوجه العام للدول المشاركة في العهد الدولي يميل إلى عدم استمراره».

ويخضع العراق منذ احتلال النظام السابق الكويت في العام ١٩٩٠ لعقوبات الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة التي تفرض عليه قيودا سياسية ومالية وعسكرية وتكبل امكاناته في هذه المجالات. وتبذل الحكومة العراقية جهودا كبيرة حاليا للخروج من تداعيات الفصل السابع ويجري وزير خارجيتها بين الحين والاخر مباحثات مع ممثلي الدول الاعضاء في مجلس الامن حول هذه القضية .

من جهته قال المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون العهد الدولي مع العراق «لقد التقيت عدداً من ممثلي الدول في الأمم المتحدة وأبدوا تواصلهم في التعاون مع العراق، واستنادا إلى التطورات والإنجازات التي حققتها الحكومة العراقية نريد أن نضع آلية جديدة للتعاون بين العراق والدول الأخرى، وسنقوم بإظهار الصورة الجديدة للعراق، وستكون لنا خطوات باتجاه دعم خروج العراق من الفصل السابع». وأضاف إن الأمم المتحدة ستواصل دعمها ومساندتها للعراق و سيادته الوطنية وتقديم الإمكانيات اللازمة على الصعيدين السياسي والتنموي متعهدا بنقل مطالب الحكومة العراقية بشأن مخاطر الإرهاب والتدخلات الخارجية في الشأن العراقي ومسألة العهد الدولي إلى الامين العام للأمم المتحدة.

آثاريون يعودون الى التنقيب

موقع اثاري

بغداد / CNN

تزخر أرض العراق بالكثير من الآثار التي تعود إلى العصور القديمة، والتي ازدهرت فيها مملكة بلاد الرافدين، بقيادة ملوك مثل حمورابي، ونبوخذ نصر.

وفي مدينة الحلة، بدأت مجموعة من علماء الآثار العراقيين في أوائل العام الجاري عمليات تنقيب عن بعض من هذه الآثار، كالفخاريات، والمدن القديمة المبنية من الطين. وتعود معظم هذه الآثار إلى القرن الثاني قبل الميلاد، وستعرض لاحقا في متحف العراق الوطني.

وحول ظروف عمليات التنقيب عن الآثار في العراق، يقول الدكتور رعد، عالم آثار عراقي: ان «التنقيب عن الآثار صعب جدا، ويحتاج إلى الكثير من الدقة، فأي غلطة صغيرة نرتكبها يمكن أن تؤثر على بقية العملية، لأنك إذا كسرت قطعة أو أضعتها فإنك تفقد جزءا من اللغز بأكمله.»

والتنقيب في هذه الرمال لا ينبئ أبدا بما يمكن أن يجده هؤلاء العمال، فيوما يعثرون على قطع فخارية صغيرة، ويوما آخر يعثرون على هياكل عظمية. وقد يكون العمل بالنسبة للبعض مكررا، ولكنه ليس مملا أبدا، حيث يقول الدكتور رعد «عندما نعثر على قطع ثمينة، نشعر بسعادة كبيرة، وتزيد ثقتنا بأنفسنا وعملنا.»

ويشار الى ان المتحف الوطني في العراق قد اعيد فتح أبوابه بعد ست سنوات انقضت على إغلاقه إثر تعرضه للنهب، خلال الحرب في العام ٢٠٠٣. وكان المتحف قد أعاد نحو ٦ آلاف قطعة أثرية من مجموع ١٥ ألف قطعة أثرية سرقت منه، كما نجح في استرجاع ١٠ آلاف قطعة أثرية من مسروقات المواقع الأثرية بمساعدة المواطنين العراقيين ومؤسسات الدولة. ويعتبر المتحف الوطني العراقي واحدا من بين أشهر المتاحف العالمية، إذ تعود أهميته إلى امتلاكه معروضات يعود تاريخها إلى أكثر من ٥٠٠ ألف عام قبل الميلاد.

وتسلم المتحف عددا من التحف الأثرية المفقودة من قبل الدول المجاورة، حيث ساهمت كل من سوريا والأردن في إعادة بعض القطع، بالإضافة إلى مساهمة كل من الولايات المتحدة والسويد وإيطاليا وبيرو ومصر في مصادرة المسروقات وإعادتها إلى المتحف.

ونشطت تجارة تهريب الاثار العراقية عقب الحرب الاخيرة، وقد عثرت عناصر الجيش العراقي على ٢٢٨ قطعة أثرية في كانون الثاني الماضي في إحدى المحافظات العراقية، وألقت القبض على سبعة أشخاص، يعتقد أنهم جزء من عصابة متورطة في عمليات النهب خلال الحرب.

وقال مسؤول عسكري في محافظة البصرة: إن عناصر الجيش وقوات الأمن صادرت ١٦٨ قطعة أخرى في جنوب المحافظة، وألقت القبض على خمسة أشخاص آخرين. وعثرت القوات على منحوتات ومجوهرات ذهبية، بالإضافة إلى أوان فضية وأوعية مصنوعة من السيراميك، مدفونة تحت الأرض، وتحت ألواح حجرية في المنازل. وكان مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكية، FBI، أصدر لائحة بالقطع الأثرية المفقودة عام ٢٠٠٥، للمساهمة في تجميعها وإعادتها إلى المتحف. وقال رئيس المتحف، دوني جورج عام ٢٠٠٣، «لقد توافد العراقيون إلى المتحف لإرجاع القطع الأثرية، وذلك لأنهم يعون أنها جزء من تراثهم وحضارتهم الغنية.»

قبل أن يقضي خدمته العسكرية في العراق

طبيب نفسي يقتل ١٢ عسكريا في قاعدة للجيش الأميركي بتكساس

تكساس / رويترز

قال مسؤولون عسكريون ان طبيبا نفسيا في الجيش الامريكي قتل ١٢ شخصا وأصاب ٣١ اخرين بجراح حينما أطلق النار من مسدسين في قاعدة فورت هود العسكرية الامريكية في تكساس يوم الخميس واضافوا ان المشتبه به اصيب بعدة أعيرة نارية لكنه ما زال على قيد الحياة.

والمسلح المشتبه به هو الميجر نضال مالك حسن الذي كان يعالج الجنود الذين جرحوا في حروب بالخارج، وقد تلقى أمرا بان يقضى فترة خدمة في العراق وكان يقاوم هذا الامر، بحسب احد اقربائه.

وقال اللفتنانت جنرال روبرت كون في مؤتمر صحفي «تحقيقاتنا جارية لكن التقارير الاولية تفيد ان مطلق الرصاص شخص واحد. ومطلق الرصاص لم يمت لكنه في الحبس في حالة مستقرة.»

وقال كون: ان المشتبه به اصيب بعدة رصاصات. وكان قد قال في وقت سابق ان المشتبه به قتله ضباط الشرطة خلال الهجوم الذي وقع في أكبر منشأة عسكرية في العالم.

وقال كون عن حسن «انه لا يتحدث في الوقت الحالي الى المحققين.» وتحت إلحاح الصحفيين في السؤال عن حالة المشتبه به قال كون «أقول ان وفاته ليست وشيكة». وسئل كون هل اطلاق الرصاص حادث ارهابي فقال «لا استبعد ذلك لكني اقول لكم الان ان الادلة المتاحة لا تشير الى ذلك». وقال الجيش: ان اطلاق النار وقع في «منشأة تجهيز الجنود» التي كان تجرى فيها فحوص طبية في الدقائق الاخيرة لجنود يستعدون للانتشار في الخارج. ووقع اطلاق الرصاص في نحو الساعة الواحدة والنصف ظهرا.

وقال ابن عم مطلق النار ويدعى نادر حسن لشبكة تلفزيون فوكس نيوز: انه تلقى أمرا بان يقضى فترة خدمة في العراق وكان يقاوم هذا الامر. واضاف نادر حسن ان ابن عمه مسلم ولد في الولايات المتحدة والتحق بالجيش بعد تخرجه من المدرسة الثانوية. وعمل طبيبا نفسيا في مركز وولتر ريد الطبي للجيش في واشنطن العاصمة الذي يعالج المصابين باصابات بالغة من الجنود.

نضال مالك حسن

وتابع بالقول «كان طبيبا نفسيا في وولتر ريد يعالج العائدين، ويحاول مساعدتهم في التغلب على محنتهم». وقال نادر حسن: ان ابن عمه نقل الى فورت هود في ابريل نيسان وكان لا يريد تنفيذ امر ارساله الى العراق. واضاف «عرفنا خلال الاعوام الخمسة الماضية ان هذا كان أسوأ كابوس في حياته.»

وأثار الحادث تساؤلات بشأن الخسائر التي سببتها ستة اعوام من القتال في العراق ونحو ثمانية اعوام من القتال في افغانستان في صفوف الجيش الامريكي وبين الجنود الذين قضى كثير منهم عدة مهام قتالية. ووصف الرئيس الامريكي باراك اوباما الحادث بانه «تفجر رهيب للعنف». وقال اوباما خلال مؤتمر بوزارة الداخلية «انه لامر صعب ان نخسر هؤلاء الامريكيين الشجعان في معارك في الخارج. ولكنه أمر رهيب ان يتعرضوا لاطلاق النار في قاعدة للجيش على أرض أمريكية.»

من جانب اخر، أكد الجيش الامريكي في بيانين منفصلين مقتل اثنين من جنوده في العراق. ولم يذكر الجيش المكان الذي قتل فيه الجنديان لكنه أوضح أنهما ينتميان إلى القوة الامريكية في الشمال. وأكد شهود عيان مقتل اثنين من الجنود الامريكيين وإصابة خمسة اخرين الخميس في قصف صاروخي كبير لإحدى القواعد التابعة للجيش الامريكي قرب مطار بغداد الدولي. وأوضح الشهود أن أصوات الانفجارات التي أعقبت الهجوم كانت تسمع من مسافات بعيدة فيما تصاعدت سحب الدخان الكثيفة من وسط القاعدة.

مواطنون: أعضاء البرلمان يبحثون عن الامتيازات الشخصية أكثر من الانجازات

بغداد / وكالات

اعتبر مواطنون أن إصرار أعضاء البرلمان على تمرير قانون امتيازاتهم وعجزهم عن تمرير قانون الانتخابات دليل على عدم جعل خدمة المواطن أولوية في عملهم، مشيرين إلى أن النواب باتوا يبحثون عن الامتيازات الشخصية أكثر من الانجازات.

يقول محمد علي مهدي (٤١ عاما) «اعتبر اصرار النواب على الإبقاء على الجوازات الدبلوماسية مدى الحياة مطلباً يثير حفيظتي»، واضاف بحسب وكالة (آكانيوز) «انا لا ارى مبررا لهذا خصوصا ان العضو في البرلمان كلف من قبل الشعب لتشريع القوانين لفترة زمنية محددة مقرة بالدستور، وهذا لايعطيه الحق على الاقل اخلاقيا وليس قانونيا في ان يتصرف بالتشريعات لاغراض شخصية».

ويوضح قائلا «لايمكن ان تمنح ميزة لابن النائب او احد افراد عائلته بتفضيله على غيره من المواطنين العاديين، كون المنصب الذي شغله كان لغرض سن قوانين للمصلحة العامة للمواطنين وليس لسن قوانين تضمن الحصانة مدى الحياة». ويتابع مهدي «وكأن التواجد في موقع التشريع فرصة لاتعوض في وقت يحبس فيه جل أبناء الشعب العراقي أنفاسهم لإقرار قانون الانتخابات الذي لايريد الكثير من النواب أن يقحموا أنفسهم بإعلاء الصوت للمطالبة بتمريره مبقين الرأي الأول والأخير للكتلة الحزبية لتقول رأيها.

ويوافق مهدي جاسم نوماس (٥٤ عاما) رأي محمد علي مهدي بالقول «هذا القانون يعد الأول من نوعه في العالم ولايوجد تشريعي استغل منصبه لتشريع القوانين لنفسه كما فعل النواب في قانون منح امتيازاتهم»، متابعا «بينما نجد ان قانون الانتخابات الذي سيؤدي عدم إقراره إلى مشاكل كثيرة منها عدم ضمان المشاركة الواسعة لايجد اذنا لدى البرلمانيين الذين هم اليوم بعيدون عن هموم ومشاكل ناخبيهم».

ويضيف ان «اصرار اعضاء مجلس النواب على تمرير قانون امتيازاتهم بعد نقضه مرتين من قبل مجلس الرئاسة وعجزهم عن تمرير قانون الانتخابات دليل واضح على عدم اكتراثهم بمصلحة الناخب». ويردف أيضا «النواب ابتعدوا عن التفكير بمطالب ورغبات الناخبين التي يطلعون عليها من خلال وسائل الإعلام مثل مطلب القائمة المفتوحة الذي بدا انه لا يتحقق من خلال الرجوع الى قانون ٢٠٠٥ والذي سيعتمد من خلاله على القائمة المغلقة».

في حين ترى سهام حسين (٣٢عاما) انها «تشعر بخيبة امل كبيرة عندما تجد ان نفس الكتل المختلفة على مافيه مصلحة ورغبة الناخب تتفق على تحقيق امتيازات شخصية وفي وقت يصرح الجميع فيه لوسائل الإعلام ان هذه الامتيازات لايجب ان يفكر بها النواب تجد ان المجلس يصوت بأغلبية ثلاثة أخماس على الامتيازات». وتدعو حسين والتي بدت متذمرة، البرلمانيين إلى «الحذر من التهاون بمطالب الناخبين في الفترة الحالية وجرهم الى مايرغبون به من اعتماد القائمة المغلقة رغما عنهم ليخوضوا الانتخابات المقبلة بطمأنينة»، مستطردة في نفس الوقت «الناخب سيرد بعدم المشاركة اصلا وهذا سيزيد الامور تعقيدا».

وكان مجلس الرئاسة قد اوضح في بيان له ان اعضاء مجلس النواب صوتوا ثلاث مرات على قانون امتيازات النواب بعد ان كان مجلس الرئاسة ينقضه في كل مرة. وقال إن «الأعضاء صوتوا على مشروع قانون بمنح أنفسهم امتيازات وجوازات دبلوماسية مدى الحياة وتم نقض المشروع للمرة الأولى من قبل مجلس الرئاسة لاعتراضه على هذه الامتيازات». واوضح البيان «أعيد المشروع إلى مجلس النواب، وقد صوت مجلس النواب مجددا على المشروع وأرسل إلى مجلس الرئاسة الذي قام بدوره بالاعتراض على مشروع القانون للمرة الثانية وإعادته إلى مجلس النواب وأخيرا قام مجلس النواب بالتصويت على المشروع بأغلبية ثلاثة أخماس المجلس. ونظرا لاعتراض مجلس الرئاسة على مشروع القانون لمرتين متتاليتين فأن مجلس الرئاسة لا يحق له نقض القانون للمرة الثالثة استنادا إلى نص المادة (٣٨/ خامساً/ب -جـ) من الدستور». واشار الى ان المشروع «اعتبر نافذا» بتصويت مجلس النواب عليه بأغلبية ثلاثة أخماس المجلس ولم يبق لمجلس الرئاسة سوى إرسال مشروع القانون للنشر في الجريدة الرسمية استنادا للصلاحية المخولة لمجلس الرئاسة بموجب أحكام المادة (٧٣/ثالثا) من الدستور».

إغراءات نجاح خطة مماثلة في العراق

مولن: بالإمكان إرسال المزيد من القوات المقاتلة إلى أفغانستان

دورية امريكية في بغداد

بغداد / المدى والوكالات

دعت النتائج الايجابية التي حققتها خطط الرئيس الاميركي السابق بارسال خمس فرق قتالية الى العراق بتحقيق الاستقرار، الى تكرار التجربة في افغانستان.

وقال قائد الجيوش الاميركية الاميرال مايكل مولن انه «من المنطقي» اعتبار ارسال قوات اميركية اضافية الى العراق عام ٢٠٠٧ لتعزيز الامن انموذجا لما سيحصل في افغانستان. واضاف خلال مؤتمر صحفي في واشنطن «اذا عملت مقارنة مع العراق في ٢٠٠٦-٢٠٠٧، انظروا اين اصبحنا اليوم في هذا البلد» في اشارة الى الوضع في العراق بعد عامين على ارسال تعزيزات. واوضح «بامكاننا بشكل ما تطبيق نفس الاجندة في افغانستان». واشار ردا على سؤال الى ان مثل هذه المقارنة هي «معقولة لناحية التأثير والقدرة على تقليص قواتنا بعد ذلك (على الارض) واعادتها الى الوطن». ومع ذلك، حذر الاميرال مولن بالقول «يجب ان نكون حذرين تجاه المقارنات المباشرة بين العراق وافغانستان».

يشار الى ان المسؤولين الاميركيين يتحفظون بالاجمال على اعطاء تقديرات حول المدة الضرورية للمهمة الدولية في افغانستان من اجل السيطرة على الوضع وتسليم المسؤولية للقوات الافغانية.

وكان الرئيس الاميركي السابق جورج بوش قد ارسل خمس فرق قتالية اضافية الى العراق في كانون الثاني ٢٠٠٧ لتحسين الوضع الامني. وقد اعتبرت هذه السياسة في واشنطن ناجحة خصوصا من قبل الذين يدعمون زيادة عدد القوات العسكرية في افغانستان. من جانب اخر، تجري «خلية الأزمة» في العراق، التي تمثل القيادات الأمنية في البلاد، مراجعة شاملة للخطط الأمنية ونقاط التفتيش المنتشرة في العاصمة، تمهيداً لوضع «استراتيجية جديدة» للحيلولة دون تكرار تفجيرات مماثلة لتلك التي استهدفت وزارات ومؤسسات حكومية مهمة في آب وتشرين الأول الماضيين. وأكد الناطق باسم وزارة الداخلية علاء الطائي ان «هناك لجنة وزارية مشكلة من وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني تعكف على دراسة وتقدير وتقويم الوضع الأمني في بغداد». وأوضح في تصريحات صحفية أن «هذه اللجنة ستقوم بدراسة الواقع الميداني ومن ثم وضع الخطط الجديدة، وستجري مراجعة شاملة لنقاط التفتيش في بغداد، ومن المتوقع أن يجري تقليصها بما ينهي الاختناقات المرورية».

بدوره قال الناطق باسم عمليات بغداد اللواء قاسم عطا ان «خلية الأزمة عقدت اجتماعات موسعة بهدف إعادة النظر في الخطط الأمنية المنفذة في بغداد». وأضاف أن «التحقيقات بتفجيرات الأحد ما زالت مستمرة ولم تصل الى شيء محدد حتى الآن»، لافتاً الى أن «زيادة عدد أجهزة الكشف عن المتفجرات في نقاط التفتيش المنتشرة في بغداد ستساعد على تعزيز الأمن وتسهيل عملها، وستقلل من الاختناقات المرورية التي تحصل في تلك النقاط». كما رفض اللواء عطا التعليق على إعلان أمانة مجلس الوزراء عن اعتقال المسؤولين عن تفجيرات الصالحية في بغداد، مكرراً القول بأن «التحقيقات ما زالت مستمرة. ونحن الجهة العسكرية والأمنية التي تختص بهذه الأمور، ولم نصل الى شيء ملموس بعد».